

المشتغلين بعلم الكلام، ولم تلبث أن امتدت آثارها ونتائجها إلى الدرس البلاغي^(١). الذى نماها، فأخذ كل من الرماني والباقلاني يبذل جهودًا كبرى -غير مقنعة- ليثبت أن القرآن لا يتضمّن سجعًا، وأن السجع معيب فى ذاته، وهو أمر لا يمكن التسليم به، خاصة مع ثبوت نسبة أقوال مسجوعة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو سلمنا معهم بما ذهبوا إليه فإن هذه الأقوال تصير عرضة للطعن، كما أن قرونًا من الأدب العربى ستكون عرضة للإدانة كذلك.

وقد أخذ القدماء ينتصرون لمصطلح الفاصلة، ويؤكدون وروده فى القرآن دون مصطلح السجع، مشيرين إلى الأدلة الداعمة للمصطلح الأول. وكان رفض السجع يأتي من منطلق الرفض لإطلاق اسم أو صفة لم يقع بهما إذن شرعى فى القرآن. والظاهر أنهم قد وجدوا ما نشدوا من إذن شرعى يؤيد مصطلح "الفاصلة" فى قوله عز وجل ﴿لِكِتَابٍ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(٢). وانتصار الفريق المعارض للسجع لمصطلح "الفاصلة" جاء استجابة لمأرب آخر، وهو استقصاء كل أبعاد التشاكل الصوتى، خاصة أنهم حصرُوا السجع فى المماثلة الصوتية، وقد وجدوا فى استخدام الفاصلة القرآنية توسيعًا للأفق الدلالى باستغراق المتماثل والمتقارب صوتيًا معًا. وفى كلام "الرماني" صورة لما كان يعتمل من نقاش يتعلق باتساع الأفق الدلالى لمفهوم الفاصلة ليتضمن التقارب الصوتى بخلاف القافية فى الشعر أو السجع من النثر. يقول معللاً لذلك: "وإنما حسن فى الفواصل الحروف المتقاربة لأنه يكتنف الكلام من البيان ما يدل على المراد فى تمييز الفواصل والمقاطع، لما فيه من البلاغة وحسن العبارة. وأما القوافى فلا تحتل ذلك لأنها ليست فى الطبقة العليا من البلاغة، وإنما حسن الكلام فيها إقامة الوزن ومجانسة القوافى، فلو بطل أحد الشئيين خرج عن ذلك المنهاج، وبطل ذلك الحسن الذى له فى الأسماع، ونقصت رتبته فى الأفهام"^(٣). وبغض النظر عن مدى الاقتناع بهذا القول فإن ما ذكره الرماني بالنسبة للقافية يمكن أن ينطبق على السجع كذلك، الذى يتوازى مع القافية من حيث إنه ليس فى الطبقة العليا من البلاغة وإذا أضفنا وسمه بالتكلف، تأتى من خلال ذلك الذهاب إلى أن الكلام لا يكتنفه من البيان ما يدل على

(١) مقال، البديع فى تراثنا العربى، دراسة تحليلية، عاطف جودة نصر، ص ٧٤، ٧٥.

(٢) سورة فصلت: ٣.

(٣) النكت فى إعجاز القرآن، الرماني، ص ٩٨-٩٩.